

مجموعة الدول السبع والإتحاد الأوروبي يرفضان المقترح الإيطالي حول تونس: أي آفاق للحدّ من الهجرة الغير شرعية؟

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

القادمة، في حال عدم توصلها إلى إبرام اتفاق للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي. وقال إن الناتو "مستعد للتحرك من أجل منع تدفق المهاجرين إلى أوروبا انطلاقاً من السواحل التونسية" كما أضاف في نفس التصريح ان الناتو يتحسّس "ظلّ روسيا" وراء تزايد نسق تدفق المهاجرين الغير شرعيين الى أوروبا عبر السواحل التونسية ممّا يرجّح احتمال الاستهداف المدروس لأوروبا عبر موجة غير مسبوقة من المهاجرين الافارقة التي تعيش بلدانهم على صفيح ساخن من الاضطرابات الأمنية والسياسية.

يتقاسم حلف الناتو هذه المخاوف مع الدولة الإيطالية حيث طرح وزير الخارجية الإيطالي في أبريل 2023 بأنّه: "ليس من مصلحة إيطاليا أن تكون لروسيا قواعد عسكرية في البحر الأبيض المتوسط، فإذا تسلّل الروس الى تونس فسنبجدهم في كامل حوض البحر الأبيض المتوسط"، وذلك في سياق تعليقه على المكالمات الهاتفية التي دارت بين وزير الخارجية التونسي ونظيره الروسي في 30 مارس 2023.

تختلف مقاربات الدول و المنظمات الدولية الكبرى من مسألة تدفق الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا عبر السواحل التونسية ففي الوقت الذي تدافع فيه دولة إيطاليا على مقاربة جزئية تقوم على تسريع الدعم المالي للدولة التونسية بقطع النظر من تفاعلها الإيجابي مع شروط صندوق النقد الدولي، فإنّ دول المجموعة السبع 67 {وهو تجمع للحوار والشراكة يجمع سبعة دول تدير ما يفوق نصف اقتصاد العالم:

تتفاقم منذ أشهر ظاهرة الهجرة الغير شرعية انطلاقاً من السواحل التونسية في اتجاه جزيرة لمبيدوزا الإيطالية مخلفة قلقاً حاداً لدى الحكومة اليمينية الإيطالية التي تحاول إقناع الدول المؤثرة في قرار صندوق النقد الدولي بتسريح قسط أول في حدود 500 مليون دولار دون اللجوء الى الاشتراطات التي كانت موضوع اتفاق أولي بين الخبراء في شهر أكتوبر 2022 والتي بادر الرئيس التونسي بإعلان رفضه لمحتواها.

يأتي هذا الموقف الإيطالي بهدف تجنب تونس احتمال الانهيار المالي والاقتصادي وما يمكن ان يترتب عليه من تدفقات غير متحكم بها من هجرة غير شرعية لم تعد تشمل الشباب التونسي فقط وإنما أصبحت ممراً متيسراً لدول انهكتها النزاعات الداخلية والفقر وعدم الاستقرار كدول الساحل والصحراء ناهيك عما يمكن ان ينتج عن الصراع السوداني من انفلات أمني قد يؤثّر على امن واستقرار عدد هام من دول المنطقة والتي قد تتحول الى فرصة إضافية لشبابها من أجل تحقيق حلم الهجرة الى الضفة الشمالية من حوض البحر الأبيض المتوسط.

تجاوز موضوع الهجرة الغير شرعية انطلاقاً من السواحل التونسية نحو جزيرة لمبيدوزا الإيطالية الحدود الإقليمية ليصبح شأنها يتداول فيه على مستوى الدول والمنظمات الكبرى من ذلك ما طرح به "ينس ستولتنبيرغ" الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي {الناتو} الذي حذر في مارس 2023، في مقابلة مع جريدة الصباح الإيطالية من احتمال إعلان إفلاس تونس في الأشهر

فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، واليابان، وإيطاليا، وكندا] و دول الاتحاد الأوروبي يتبنيان مقاربة تختلف جذريا عما تدفع اليه دولة إيطاليا.

هذا ما عبّر عليه رؤساء دول وحكومات المجموعة السبع في بيانهم الصادر في 20 ماي 2023 الذي تبنى وبوضوح خيارا شاملا لمعالجة الازمة التونسية حيث دعي إلى: " تشجيع الحكومة التونسية على الاستجابة لتطلعات شعبها في الديمقراطية و دفعها لتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد و إبرام اتفاق القرض مع صندوق النقد الدولي".

أما ما تعلّق بمخرجات اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي والذي توج ببيان صادر بتاريخ 22 ماي 2023 أكّدوا من خلاله أنّهم تبادلوا وجهات النظر {بدون ذكر محتواها} حول التقرير الذي رفعاه مبعوثا جوزيب بوريل، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية اللذان كانا زارا تونس في 9 و10 ماي 2023، فإنّه يتبيّن من خلال تصريح وزير الخارجية الإيطالي لوكا لوكا نونو بتاريخ 25 ماي 2023 أنّ مداولات وزراء خارجية الدول الأوروبية لم تكن مناسبة مع تطلعات دولة إيطاليا ذلك أن الوزير الإيطالي أكّد: " ان اخراج أوروبا من تونس سيؤدّي أولا وقبل كلّ شيء الى زيادة تدفق الهجرة الغير شرعية و أيضا الى تنامي النفوذ الروسي في تونس بما يؤدي الى زعزعة امن واستقرار تونس الهش و الى زعزعة امن واستقرار المنطقة برمتها". بهذا التصريح يتبين انحياز وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي الى موقف رئاسة الاتحاد المتمسكة بحل سياسي ادماجي شامل للازمة المركبة التي تمرّ بها تونس و بإبرام اتفاق القرض مع صندوق النقد الدولي.

يبقى التساؤل وجيها حول دوافع تمسك دولة إيطاليا برؤية مغايرة لشركائها

الأوروبيين وللولايات المتحدة الامريكية حول الازمة التونسية ويعود ذلك في تقديرنا الى الاعتبارات التالية:

-إن تعرّض دولة إيطاليا للآثار السلبية للهجرة الغير شرعية يجعلها الضحية رقم واحد من تواصل الظاهرة ناهيك عن تفاقمها، وهي تسعى من خلال تبني موقف داعم للحكومة التونسية دون شرط او قيد الى سحب ذريعة سياسة مفادرة الحياد الذي باتت ثابتة كتوجه جيواستراتيجي جديد للدولة التونسية، لما قد يسببه هذا التوجّه من مخاطر حقيقية على الدولة الإيطالية في حالة أصبحت السواحل التونسية ملتقى افريقي للهجرة الغير شرعية.

-تلتقي إيطاليا في هذا الموقف مع الدولة الجزائرية وهي الفاعل الإقليمي الأهم بالنسبة لتونس حيث لم تتأخر الجزائر منذ إعلان الإجراءات الاستثنائية في 2021 في تقديم دعم مالي مباشر للحكومة التونسية ناهز 800 مليون دولار ويتوقع ان يتواصل هذا الدعم في الأشهر القادمة بما يجب تونس الانهيار المالي او خلل تزويد السوق بالمواد الأساسية. تتماشى هذه القراءة مع تصريح سفير الجزائر بروما لوكالة نونو للأنباء في 25 ماي 2023 الذي أكّد ان الجزائر: " تعمل بشكل وثيق مع إيطاليا من أجل الحفاظ على استقرار تونس وأنها ملتزمة بالعمل المشترك مع إيطاليا لمعالجة الوضع في تونس بما يمنع أي شكل من اشكال عدم الاستقرار الذي يهددها".

تشترك الحكومة اليمينية الإيطالية والحكومة الجزائرية في تبني موقف سلبي تجاه عشيرة الانتقال الديمقراطي مما يجعلهما يتفاديان الربط بين الشروط السياسية والحفاظ - على امن واستقرار تونس. ففي الوقت الذي تدافع فيه الولايات المتحدة الامريكية ورئاسة الاتحاد الأوروبي ورؤساء مجموعة الدول السبع على حق التونسيين في التطلع الى حكومة ديمقراطية تعمل على إخراج البلاد من أزمتها المركبة عبر خيار إدماجي تشاركي وعبر التصديق على اتفاق القرض مع صندوق النقد الدولي فإن إيطاليا

والجزائر يدفعان نحو تقديم المساعدات المالية للحكومة التونسية قبل فوات الأوان. إنَّ تفاقم الهجرة الغير شرعية لا تمثل الا مكونا من مكونات الأزمة السياسية المركبة التي تعيشها تونس منذ سنين والتي كان اوجها اعلان الإجراءات الاستثنائية في 25 جويلية 2021 بهدف تجنب البلاد الخطر الداهم الذي يتهددها، وإِنَّه مهما كانت مواقف الفاعلين الدوليين من هذه المسألة الشائكة فإن الحسم الناجع لا يمكن ان يكون الا منتوجا تونسيا صرفا.